

يَأُولَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ كُتِبَ عَلَيْكُمْ  
 إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ  
 وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ فَمَنْ بَدَّلَهُ  
 بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾

المعنى الإجمالي (180-181):

بمناسبة ذكر آية القصاص وفيها أن القاتل عرضة للقتل، والمفروض فيه أن يوصي في ماله قبل قتله، ذكر تعالى آية الوصية هنا فقال تعالى: كتب عليكم أيها المسلمون إذا حضر أحدكم الموت إن ترك مالا الوصية، أي: الإيصاء للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين، ثم نسخ الله تعالى هذا الحكم بآية المواريث، ويقول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فلا وصية لوارث"، ونسخ

الوجوب وبقي الاستحباب ولكن لغير الوالدين والأقربين الوارثين إلا أن يجيز ذلك الورثة وأن تكون الوصية ثلثاً فأقل، فإن زادت وأجازها الورثة جازت لحديث ابن عباس عند الدارقطني لا تجوز الوصية لو ارث إلا أن يشاء الورثة، ودليل استحباب الوصية حديث سعد في الصحيح حيث أذن له الرسول في الوصية بالثلث، وقد تكون الوصية واجبة على المسلم وذلك إن ترك ديوناً لازمة، وحقوقاً واجبة في ذمته فيجب أن يوصي بقضائها واقتضاؤها بعد موته لحديث ابن عمر في الصحيح: " ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده"، هذا ما تضمنته الآية الأولى (180) ، وأما الآية الثانية (181) فيقول تعالى لعباده المؤمنين فمن بدل إيصاء مؤمن أوصى به بأن زاد فيه أو نقص أو غيره أو بدل نوعاً بآخر فلا إثم على الموصي ولكن الإثم على من بدل وغيره، وختم هذا الحكم بقوله: أن الله سميع عليم، تهديداً ووعيداً لمن يقدم على تغيير الوصايا لغرض فاسد وهوى سيء.

---

---

---

يَأُولَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ كُتِبَ عَلَيْكُمْ  
 إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ  
 وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ فَمَنْ بَدَّلَهُ  
 بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾

### الإعراب:

(كتب) فعل ماض مبني للمجهول (على) حرف جرّ و (كم) ضمير في محلّ جرّ متعلّق ب (كتب) متضمّن معنى فرض (إذا) ظرف للزمن المستقبل متضمّن معنى الشرط في محل نصب متعلّق بالجواب ، (حضر) فعل ماض متضمّن معنى أتى (أحد) مفعول به منصوب و (كم) ضمير مضاف إليه (الموت) فاعل مرفوع على حذف مضاف أي أسباب الموت (إن) حرف موصول (ترك) فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (خيرًا) مفعول به منصوب (الوصيّة) نائب فاعل مرفوع ، (لوالدين) جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف حال من الوصيّة ، وعلامة الجرّ الياء (الأقربين) معطوف على الوالدين بالواو مجرور مثله وعلامة الجرّ الياء (بالمعروف) جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف حال ثانية من الوصيّة (حقًا) مفعول مطلق نائب عن المصدر لأنه صفة أي إيضاء حقًا أو كتبًا حقًا أو مؤكّد لمضمون الحمد ، أي حق ذلك حقًا (على المتّقين) جار ومجرور متعلّق ب (حقًا) أو بمحذوف نعت ل (حقًا) .

(الفاء) عاطفة (من) اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ (بدّل) فعل ماض مبنيّ على الفتح في محلّ جزم فعل الشرط و (الهاء) مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو أي الإيضاء (بعد) ظرف زمان منصوب متعلّق ب (بدّل) ، (ما) حرف مصدريّ (سمع) فعل ماض و (الهاء) مفعول به ، والفاعل هو .

(الفاء) رابطة لجواب الشرط (إنّما) كافّة ومكفوفة لا عمل لها (إنّهم) مبتدأ مرفوع و (الهاء) ضمير مضاف إليه (على) حرف جرّ (الذين) اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ (يبدّلون) مضارع مرفوع.. والواو فاعل و (الهاء) مفعول به (إنّ) حرف مشبّه بالفعل (الله) لفظ الجلالة اسم إنّ منصوب (سميع) خبر إنّ مرفوع (عليم) خبر ثان مرفوع .



إِذَا كَانَ التَّأْثِيرُ إِنَّمَا يَتِمُّ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ، فَمَا وَجِهَ دُخُولُ أَدَاةِ "أَوْ" فِي قَوْلِهِ {أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ}، والموضع مَوْضِع "وَأَوْ" الجمع، لَا مَوْضِع "أَوْ" الَّتِي هِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ؟

### #جواب على السؤال:

قيل: هَذَا سُؤَالٌ جَيِّدٌ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: خَرَجَ الْكَلَامُ بِ"أَوْ" بِاعْتِبَارِ حَالِ الْمُخَاطَبِ الْمَدْعُو، فَإِنْ مِنْ النَّاسِ مَنْ يَكُونُ حَيَّ الْقَلْبِ وَاعِيَهُ تَامَّ الْفِطْرَةَ، فَإِذَا فَكَّرَ بِقَلْبِهِ وَجَالَ بِفِكْرِهِ دَلَّهُ قَلْبُهُ وَعَقْلُهُ عَلَى صَحَّةِ الْقُرْآنِ وَأَنَّهُ الْحَقُّ، وَشَهِدَ قَلْبُهُ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ الْقُرْآنُ، فَكَانَ وَرُودُ الْقُرْآنِ عَلَى قَلْبِهِ نُورًا عَلَى نُورِ الْفِطْرَةِ، وَهَذَا وَصَفُ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِمْ {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ} وَقَالَ فِي حَقِّهِمْ {اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْلَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ}

80 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ ظِلِّهِمْ" رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُعَاذٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:"الْمَوَارِدَ"، وَلَفْظُهُ: "اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبَزَارَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ"

وَلَأَحْمَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: "أَوْ نَقْعٍ مَاءٍ"، وَفِيهِمَا ضَعْفٌ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ النَّهْيَ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ وَضِفَةِ النَّهْرِ الْجَارِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

### ما يؤخذ من الحديث:

1- **تحريم** البول أو التغوط في طرق الناس التي يعبرون معها، أو ظلهم الذي يجلسون ويستظلون فيه، أو مواردهم التي يسقون منها، أو يسقون منها مواشيهم ودوابهم، أو ضفاف الأنهر والبحار التي يتبرهون عندها، أو تحت الأشجار المثمرة التي يجنون ثمارها ويأكلون منها، مما يلوث ما يسقط منها من ثمر، وينجس من يأتي للجبى منها، وتحلل النجاسة مع تربتها، فتمتصها عروقها وتغذي ثمرتها.

2- كل هذه المرافق هامة ونافعة للناس، ف**لا يجوز** توسيخها وتقديرها عليهم وإلحاق الضرر بهم.

3- يقاس عليها كل ما أشبهها مما يحتاج إليه الناس من النوادي والإفنية، والحدائق والبيادين العامة، وغير ذلك، مما يرتاده الجمهور، ويجتمعون فيه، ويرتفقون به.

4 - إحياءُ الإطعمة والإسيرة، ف **لا يجوزُ** إهانتها بالنجاسات، ولا تقديرُ أصول الشجر بالنجاسة؛ لأنه يتحلَّل فتمتصه جذورها، فيصل إلى فروعها وثمارها، فتتغذى بالنجاسة، والنجاسة ولو استحالت فهي **مكروهة** مستقدرة.

5 - أنَّ التغوُّط أو البول في هذه الأماكن وأمثالها يسببُ لَعْنَ النَّاسِ لفاعِلها، وربما لحقته لعنتهم؛ لأنه هو المتسببُ في ذلك؛ لما روى الطبراني في الكبير (3/ 179) بإسناد حسن؛ أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم - قال: "من آذى المسلمي في طريقهم، وجبت عليه لعنتهم".

6 - **جواز** إطلاق اللعنة على من فعل ما فيه أذية المسلمي.

7 - اللعنُ معناه: **الدعاء بطرده عن رحمة الله تعالى**، وهذا دعاءٌ عليه من مظلومي، وقد قال صلى الله عليه وسلم -: "اتق دعوة المظلوم؛ فإنه ليس بينها وبين الله حجاب" [رواه البخاري (1496) ومسلم (19)].

8 - اتقوا لعنةَ النَّاسِ لكم بمقتهم وكرههم من فعل هذا، ولعنهم إياه، واتقوا أيضاً لَعْنَ الله تعالى حينما يدعوا النَّاسُ عليكم، فيقولون: اللهم العنْ مَنْ فعل هذا، فاجعلوا بينكم وبين هذا وقايةً، باجتنابكم التخلُّ والبول في هذه الأماكن.

9 - في الحديث كمالُ السريعة الإسلامية وسموها، من حيثُ النظافة والبراهة، وبعدها عن القذارة والوساخة، وتحذيرُها عما يَصِرُ النَّاسُ في أديانهم وأديانهم وأخلاقهم؛ قال تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْوَ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (58)} [الإحزاب].

10 - وفيه شمولُ السريعة؛ **فإنها لم تترك خيراً إلا دعت إليه، ولا يراً إلا حذرت منه**، حيَّ في هذه المواضع وجهت النَّاسَ وبينت لهم أمكنة قضاء حاجاتهم، والإمكنة التي يجبُ بعدهم عنها.

11 - الحديث يشير إلى قاعدةٍ شرعية، هي أنه **إذا اجتمع متسبب ومباير:**

ف إن كان عمل كل واحد منهما مستقلاً عن الآخر، فالضمان والإثم على المباير.

وأما إذا كانت المبايرُ مبنيةً على السبب، صار المتسبب هو المتحمل؛ كهذا المثال في الحديث؛ فالدعاء فيه إثم، والذي قام به من لعن المتخلِّ عن الطريق مثلاً، ولكن المتسبب في هذا الدعاء هو المتخلِّ، فهنا يكون الدعاء مبأحاً في حق المباير، وهو الداعي، والذي تحمل إثمهُ المتسبب منه، وهذا المتخلِّ في الطريق.

12 - فيه أن كل ما يؤدي المسلم به فهو حرام؛ قال تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَّا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (58)} [الإحزاب].